الجريمة في مجتمعات الصراع وتداعياتها على السلم الاجتماعي (المجتمع الليبي إنموذجاً)
دراسة ميدانية على عينة مجتمعية في مدينة سرت

فاطمة منصور فرج/ قسم علم الاجتماع/كلية الآداب / جامعة سرت
Email: fatemamansuor0@gmail.com

Abstract:
There is no doubt that societies that suffer from chaos and instability, due to the internal conflicts that prevail in them, the security services are unable to control crime rates, limit its spread, hold criminals accountable and inflict deterrent punishment on them, which over time makes it a fertile environment for the spread of all kinds Crimes, which portend a deterioration in values and morals, and constitute a major challenge in maintaining social security
In this research, we study the reality of crime in Libyan society as a model for conflict societies, which is currently suffering from many security, economic, social, political and cultural problems, which have produced an environment conducive to the spread of crime, its growth and its unprecedented high rates, and the study specifically addresses the types of crime in Libyan society. And the most prominent factors that cause it, as well as the factors that help its occurrence, and the research also deals with the repercussions of crime on peace The research falls under the descriptive analytical approach, and the field study was conducted on a community sample from the city of Sirte consisting of (152) respondents, chosen by a simple random sampling method, and two direct and electronic questionnaires were used to collect study data, and from During the field study, a set of results were reached, the most important of which are: that the most prominent repercussions of crime on social peace in the Libyan society, according to the responses of the research sample, were the absence of security and tranquility among members of society, the disintegration of social relations and ties, and the spread of hatred and hatred among the components of society .

The search Concepts : the crime , conflict, repercussions , social peace.

مُقدمة :

يعد السلم الاجتماعي من المتطلبات الأساسية التي يتطلع إليها الإنسان ويحارب من أجلها، ولا شك أنَّ المجتمع الأمن هو مطلب ملح لكافة الجماعات البشرية على مر التاريخ، وقد نقلت إلينا نظرية التعاقد الاجتماعي لـ (توماس هوبز) صورة المجتمع الإنساني الذي يفتقر إلى الأمن

والاستقرار وسيادة والقانون، مما جعل أفراده يطالبون بضرورة وجود سلطة حاكمة وقانون لضبط السلوك، وبث الأمن والاستقرار، والقصاص من المجرمين، فحالة السلم هي الحالة الطبيعية للعيش المستقر، والمناخ الملائم لبناء وتنمية المجتمع ، وإذا لم يتوفر السلم لن يتحقق في المجتمع أي تنمية أو نهضة حاضراً أو مستقبلاً، وما من شك في أن الإنسان يولد مفطوراً على الخير، ولا يجنح نحو الإجرام أو الأذى إلا إذا كانت البيئة التي يعيش فيها ملائمة ومساعدة على ارتكاب السلوك الإجرامي، فهي غالباً ما تكون سبباً رئيسياً في ظهور العديد من الجرائم، كما أن المجتمعات التي تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار، بسبب ما يسودها من صراعات داخلية، تنتشر فيها أنواع متعددة من الجرائم، حيث تكون الأجهزة الأمنية فيها عاجزة عن ضبط معدلات الجريمة، والحد من انتشارها ، ومحاسبة المجرمين وإيقاع العقاب الرادع بهم، الأمر الذي يجعلها بمرور الوقت بيئة خصبة لانتشار وتنامي كافة أنواع الجرائم حتى تلك التي لم تعهدها تلك المجتمعات من قبل، مما ينذر بتدهور في القيم والأخلاق، وانتشار للانحرافات والمفاسِد، ويكون له تأثير سلبي على حالة السلم الاجتماعي .

ولعل مجتمعنا الليبي اليوم يمثل أحد هذه المجتمعات نتيجة وجود مجموعة من المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي أفرزت بيئة ملائمة لانتشار الجريمة، وتناميها وارتفاع معدلاتها بشكل غير مسبوق، الأمر الذي يشكل خطراً على حالتي الأمن والسلم في ظل التشتت والانقسام والتشظي الذي يعاني منه المجتمع .

ولهذا يتناول البحث دراسة واقع الجريمة في المجتمع الليبي كإنموذج لمجتمعات الصراع، **وبناءً على ذلك تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة محاور:**

المحور الأول (تحديد مشكلة البحث والجو انب المتعلقة بها) : ويشمل :

تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وتساؤلاته، والتعريف بالمفاهيم والمصطلحات.

المحور الثاني (الإطار النظري للبحث) : ويشمل :

أولاً : التأطير المفاهيمي والنظري لمفهوم الجريمة .

ثانياً : الجريمة في مجتمعات الصراع (المجتمع الليبي) .

ثالثاً : النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة .

المحور الثالث :

ويشمل الدراسة الميدانية ونتائج البحث والتوصيات .

المحور الأول (الإطار المنهجي للبحث):

أولاً : تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيمه الرئيسية :

1- تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته :

مما لاشك فيه أن تمتع المجتمعات الإنسانية بحقها في الأمن يعد من أولى الاهتمامات والأولويات، حيث يعتبر تحقيق الأمن في أي مجتمع هو قمة النجاح لسلطات الدولة المختلفة، فالأمن يعني نجاح كل السياسات التي تتبعها الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقد شهد المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة ارتفاع ملحوظ ومتزايد في معدلات الجريمة والسلوك الانحرافي، مما كان له آثار وتداعيات على السلم الاجتماعي، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لتتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، ومحاولة التعرف على واقع وظروف الجريمة في المجتمع الليبي، عن طريق الكشف عن أنواع الجرائم المنتشرة محلياً من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وكذلك أبرز العوامل المسببة لها، والعوامل المساعدة على حدوثها، كما يتناول البحث أيضاً تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي ، وبالتالي أمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات هي :

***التساؤل الأول :** ما أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً ؟

***التساؤل الثاني :** ما العوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي ؟

* **التساؤل الثالث** : ما العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي ؟

***التساؤل الرابع :** ما هي تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي ؟

2- أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث على الصعيد النظري من :

- الإحساس بخطورة ظاهرة الجريمة وتزايد معدلاتها وتنوع وجوهها في مجتمع هش تتناهشه الصراعات، وتتصدر اهتمامات أفراده ظواهر العنف والانحراف، وتفتك به السلبية واللامسؤولية، مما يجعلها ظاهرة جديرة بالاهتمام والدراسة نظراً لما تتركه من آثار مدمرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي .

- الإدراك التام للمسؤولية العلمية والأخلاقية الملقاة على عاتق الباحثين والمتخصصين في تشخيص ملامح الجريمة في المجتمع الليبي وموجهات الفعل الإجرامي وأبعاده وأسبابه في ظل الظروف الراهنة، تيسيراً لعملية فهم وتفسير واقع الجريمة وطبيعة هذه الموجهات وإمكانية الوصول لمعالجتها بالتعاون مع الجهات المختصة بأساليب وخطط علمية مدروسة.

- أن هذه الدراسة تأتي في إطار الجهود المتواضعة بقصد الإفادة النظرية في مجالات علم اجتماع الجريمة، والمشكلات الاجتماعية، ودراسات التغير الاجتماعي .

وتنطلق على الصعيد التطبيقي من :

أن نتائج البحث يمكن أن تقدم مؤشرات واقعية عن ظروف وواقع الجريمة في المجتمع الليبي، مما يمكن متخذي القرار والمؤسسات القانونية ذات العلاقة من وضع استراتيجيات وسياسات رصينة للحد من الجريمة عن طريق تفعيل القانون، وفرض العقوبات المستحقة لمرتكبي الجرائم، مما يعيد الهيبة للمؤسسات القانونية، ويعزز فرص السلم الاجتماعي .

3- **أهداف البحث :**

تمثلت أهداف البحث في :

***الهدف الأول** : ما أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً ؟

***الهدف الثاني :** ما العوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي ؟

***الهدف الثالث** : ما العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي ؟

***الهدف الرابع** : ما هي تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي ؟

4- المفاهيم الرئيسية للبحث :

1- الجريمة :

(1) **التعريف النظري**: الجريمة من المنظور الاجتماعي هي "جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع، والتي تضر بالمصلحة العامة، والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي، التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي، وتتضمن مجموعة من الأفعال والسلوكيات المنحرفة الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع مرتكبها للعقاب"(أمين جابر، الرشيدي، 2016 ، ص 2124)

التعريف الإجرائي: هي السلوك المنحرف عن الصواب والمرتكب بطريقة متعمدة ومخطط لها، في مجتمع تسوده اضطرابات وصراعات ومشكلات قاهرة تجعل منه مناخاً ملائماً ومساعداً على ارتكاب الجريمة والإفلات من العقاب .

2- الصراع :

(2) **التعريف النظري** : هو" موقف تنافسي خاص يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كلٌ منهم مضطراً فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى"، كما يعرف بأنه "حالة من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات أو مبادئ أو أفكار متعارضة أو متناقضة" (منير بدوي، 1997).

التعريف الإجرائي : هو "النزاع أو التنافس القائم على الاختلاف وعدم الاتفاق داخل إقليم الدولة الواحدة، والذي يصعب فيه إيجاد رؤية أو أهداف أو تطلعات مشتركة وتتعذر فيه سبل الحل .

ومجتمعات الصراع هي المجتمعات التي يحدث فيها نزاع أو منافسة بين الأطراف الفاعلة ذات النفوذ، وتتعارض فيه المصالح والأهداف والرؤى حول المخرج أو الحل الذي يرضي الجميع .

3- التداعيات :

التعريف النظري : هي " الآثار والتبعات المترتبة على حدثٍ ما " . (www.alfaseeh.com)

التعريف الإجرائي : هي آثار وانعكاسات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي .

4- السلم الاجتماعي :

التعريف النظري : هو "حالة السلام والوئام الانساني داخل بيئة المجتمع المعاش، كعنصر أساسي من عناصر تقدم وتطور وبناء المجتمع وأمن أفراده، ويتحقق بحسن بناء الروابط والعلاقات المجتمعية، وحالة التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف أفراده وشرائحه، وقواه الحية الدينية والعرقية والسياسية والطبقية " (ناجي عباس ، 2019)

التعريف الإجرائي : هو خلو المجتمع من كل مظاهر العنف والانحراف والإجرام والتسلح والتعصب والكراهية، وكل ما من شأنه أن يمثل خطراً على أمن أفراد المجتمع (أرواحهم وممتلكاتهم وأرزاقهم وعلاقاتهم وتعايشهم السلمي فيما بينهم) .

المحور الثاني (الإطار النظري للبحث) :

أولاً: التأطير المفاهيمي والنظري للجريمة :

الجريمة ظاهرة اجتماعية واجهت المجتمع الإنساني منذ نشأته، وهي وليدة الصراع بين القيم الاجتماعية والضغوط الممارسة من قبل المجتمع، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، فهي موجودة في المجتمعات النامية منها والمتقدمة، إلا أنها تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة في تنفيذها، بحسب ظروف المجتمعات وخصوصياتها وتقلبها بين السلم والحرب، كما أنها تختلف عبر العصور والمراحل التاريخية، ولم تفلح الجهود الإنسانية على مر التاريخ في القضاء عليها أو حتى الحد منها، وتنبع خطورة الجريمة من مناهضتها للمشاعر الإنسانية، وإضرارها بالمصالح العامة والخاصة للأفراد والمجتمعات، وما تتكبده البشرية بسببها من خسائر مادية ومعنوية جسيمة في الموارد البشرية والاقتصادية ،والتي من المفترض أن توظف في بناء المجتمع وتنميته بدلاً من الإضرار به وبموارده ومكتسباته، أو تقوض الأمن والاستقرار فيه، إضافة إلى التكاليف الباهضة التي يتكبدها المجتمع في مكافحة الجريمة والقضاء عليها، وإصلاح العناصر المنحرفة من أبنائه . (نوري سعدون ،2011)

مفهوم الجريمة :

الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة، شغلت أذهان العلماء والفلاسفة والمفكرين والقادة من مختلف الجماعات البشرية خلال التاريخ الإنساني، فهي ترتبط بالمجتمع ارتباطاً طبيعياً، بمعنى أنه حيثما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في أبسط صورها توجد الجريمة .

إضافة إلى ذلك تمثل الجريمة مشكلة أمنية واقتصادية وأخلاقية، كما أنها كظاهرة لها نفس خصائص الظواهر الاجتماعية وهي أنها نسيبة وزمنية وتاريخية وحتمية ومتنوعة ومتعددة الصور والأشكال ومتداخلة حيث ترجع في ظهورها إلى عوامل عديدة متشابكة ومتفاعلة مع بعضها، ويتولد عنها نتائج سلبية لا حصر لها . (خالد الجفناوي، ب ت)

وإذا ما أردنا تعريف الجريمة نجد أنه ليس من السهل إيجاد تعريف واحد جامع مانع للجريمة، نظراً لاختلاف الميادين العلمية المتعلقة بالجريمة، واختلاف المنطلقات الأيديولوجية للباحثين والمفكرين، واختلاف طبيعة الجرائم والعوامل المؤثرة فيها، وفيما يلي نستعرض بعض تعريفات **الجريمة على سبيل المثال لا الحصر** : (بسام أبو عليان،2016 ، ص 13 - 17)

- **من الناحية القانونية:** " الجريمة هي كل فعل يجرمه المشرع، وينص عليه القانون، ويمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها " .
- **من الناحية الاجتماعية: "** الجريمة هي الخروج عن قواعد المجتمع، وانتهاك للمعايير الاجتماعية".
- **من الناحية الأخلاقية:** " الجريمة هي كل سلوك يتعارض أو يتناقض مع الناموس الطبيعي للأخلاق" .
- **من الناحية الشرعية** : " الجريمة هي محذورات شرعية نهى الله سبحانه وتعالى عنها بحدٍ أو تعزير".
- من الناحية النفسية: "الجريمة هي فعل غريزي يهدف لإشباع الغريزة، ويصادف هذا الاشباع شذوذ تنهار معه الغرائز السامية، وتنعدم فيه الخشية من القانون" .

أنواع الجرائم :

للجريمة أنواع متعددة ، يمكن تصنيفها حسب عدة معايير، وسنكتفي هنا بعرض أنواع الجرائم حسب الدافع لارتكابها، حيث تنقسم إلى : (مها دحام، 2021)

1- الجرائم الاجتماعية :

هي مجموعة من أنماط السلوك الإنساني المخالف والمضاد للقواعد العامة في المجتمع، والتي تهدف غالبًا إلى الإضرار بالمصالح الاجتماعية العليا للمجتمع، وهنالك الكثير من الأسباب التي تكمن وراء هذا السلوك غير السّويّ منها: التربية والأسرة والبيئة السكنية وبيئة العمل وضعف التربية الدينية، وغيرها من الأسباب التي تؤدي في النهاية إلى السلوك المنحرف والمعاقب عليه

قانونًا، ومن أمثلتها الجرائم الناجمة عن الفقر أو البطالة أو الجهل أو تعاطي المخدرات أو المسكرات .

2- **الجرائم الاقتصادية** :

هي كل فعل من شأنه إلحاق الضرر بالأموال العامة، وبعمليات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتداولها واستهلاكها، والتي تدخل ضمن مفهوم الجرائم الاقتصادية، وتعاقب القوانين على مثل هذه الأفعال من أجل المحافظة على الحقوق وحماية الأموال العامة، وكذلك الاقتصاد القومي للدولة، وتهدف في الوقت ذاتِه إلى حماية السياسة الاقتصادية للبلاد، مثل جرائم الرشوة والاختلاس وسرقة المال العام وتبييض الأموال .

3- الجرائم السياسية :

هي الجريمة التي ترتكب بدافع سياسي، ويتم فيها الاعتداء على نظام الدولة ، وتشمل الجرائم الواقعة على دستور الدولة، وجرائم الاجتماعات السياسية لغرض الخروج عن الدولة، وجرائم الصحافة والنشر ضد الدولة ونظامها ودستورها وقوانينها ، وتسمى بجرائم أمن الدولة .

4- الجرائم الإرهابية :

تعدّ الجرائم الإرهابية حديثة النشأة نِسْبِيًّا، كما أن أغلب التشريعات لم تعرّف الجريمة الإرهابية، إنّما اكتفت فقط بتجريم العمل الإرهابي، لذلك فالجرائم الإرهابية هي تلك الأفعال أو الجرائم التي تتكون من عنصرين الأول : هو العنصر المادي الذي يتمثل في الاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات العامة، أو على الاثنين معًا، والثاني : هو العنصر المعنوي ويتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى تخويف الناس وبث الرعب في نفوسهم، وزعزعة الأمن والسلم الاجتماعي .

5- جرائم الحق العام :

وهي جميع الأفعال التي تقع وتستهدف الاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، وكذلك الاعتداء على الأشخاص، وعليه فإن جرائم الحق العام هي جميع الأفعال التي تم تجريمها بموجب التشريعات القانونية، بما أن الجاني الذي أقدم على ارتكاب هذه الجرائم كان يهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية له، ولم يكن يستهدف بث الرعب أو الخوف في نفوس الناس، وإلّا دخلت ضمن الجرائم الإرهابية، وعلى هذا الأساس يعد العمل هذا من قبيل الجرائم التي تمس الحق العام، والتي تستوجب إيقاع العقوبة المقررة لها في القانون .

ثانياً : الجريمة في مجتمعات الصراع (المجتمع الليبي)

إن المجتمع الليبي شأنه شأن بقية المجتمعات الأخرى لم يخل خلال مراحله التاريخية التي مر بها من وجود الجريمة وأن اختلفت ملامحها، وتغيرت صورها ومظاهرها، وتباينت أعدادها من

مجتمع إلى آخر، تبعاً لظروف وخصوصية كل مجتمع، وهو أمر ناتج عن تعرضه لجملة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بسبب التحولات الداخلية والخارجية التي طرأت على منظومة القيم والسلوكيات وأساليب التعامل والتي أسهمت في تصاعد وتيرة الجريمة بشكل مطرد لم يسبق له مثيل، فإلى وقت قريب كانت الجريمة في المجتمع الليبي حدثاً غير مألوف وغير مقبول اجتماعياً، ومستهجناً، لأن المجتمع بشكلٍ عام يقيم وزناً كبيراً للسمعة والشرف والأخلاق والصورة الحسنة، فإذا اعترى تلك الصفات ما يشوبها فإن ذلك يؤدي إلى ردة فعل قوية اتجاه المساس بها، ويظهر أفراد المجتمع نفوراً ونبذاً لمرتكبها ، بل يمتد ذلك إلى أسرته وقبيلته أيضاً . (فتحي السني،2018)

إلا أن المجتمع الليبي شهد في السنوات الأخيرة أنواعاً متعددة من الجرائم لم يعهدها المجتمع من قبل، وقد كشفت هذه الجرائم عن مؤشرات خطيرة في تنامي معدلات الجريمة ولأسباب متعددة، كما أنها دلت على حدوث انزلاق خطير في أخلاقيات المجتمع، وخطورة التطرف الذي وصل إليه السلوك الإنساني، الأمر الذي جعل الكثير من أفراد المجتمع يعيشون حالة من القلق والصدمة والترقب بسبب هذه الانتهاكات الخطيرة التي تزعزع الأمن ، وتهدد السلم الاجتماعي .(خالد الغازي، 2021)

وقد تصاعدت وتيرة هذه الجرائم بمختلف أنواعها في الآونة الأخيرة، خاصة في المدن، حيث نشطت جرائم القتل والسرقة، والتعدي على الأموال العامة والخاصة، والخطف، وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها، وخارج المدن وعلى الحدود التي تفصل بينها نشطت جرائم أخرى كالتهريب والحرابة والسطو المسلح على السيارات والممتلكات والأموال، والجرائم المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وجرائم الإرهاب، فاتسعت دائرة الجريمة والمجرمين بشكل كبير، وكثرت الضحايا في ظل مجتمع تعقدت أحداثه وتفاقمت مشكلاته ، وسيطرت لغة السلاح على أي لغة فيه .

فخلال السنوات الأخيرة اتخذت الجريمة في المجتمع الليبي مساراً خطيراً، وظهرت العديد من الجرائم التي هزت الرأي العام بشكل مهول وصلت في درجتها إلى اقتتال أفراد الأسرة الواحدة من المحارم والأشخاص ذوي القرابة، وخلقت استياءً وحزناً كبيراً بين الأسر والأوساط المحلية، بسبب لجوء البعض إلى استخدام أسلوب العنف والاقتصاص الفردي في محاولة لحل المشاكل الأسرية أو المجتمعية، ما ترتب عنه ارتكاب جرائم خطيرة وبشعة لم يعهدها المجتمع الليبي من قبل، إضافةً إلى أعدادها التي أخذت تتزايد يوماً بعد يوم، مما كشف عن واقع خطير يشهده المجتمع فيما يخص ظهور أنواع جديدة من الجرائم، مما يطرح علامات استفهام حول الأسباب الرئيسية

التي أصبحت تدفع بهؤلاء الأشخاص إلى اقتراف جرائم بشعة تطال حتى الأقارب من الدرجة الأولى والأصدقاء المقربين، ناهيك طبعاً عن الجرائم التي ترتكبها المجموعات المسلحة فيما بينها، أو في حق أفراد المجتمع الآخرين ، والجرائم الإرهابية التي تتصدر المشهد بين الحين والآخر، ولا شك أن هذه الجرائم خلقت صورة سيئة لدى وسائل الإعلام الإقليمية والدولية حول المجتمع الليبي، الذي عرف عنه أنه من أكثر المجتمعات العربية والإفريقية تحلياً بالأخلاق الإسلامية والآداب العامة التي لم يكن يحكمها لدى الليبيون القانون يقدر ما كانت تحكمها الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية التي كان الليبيون يولونها احتراماً كبيراً، ويسيرون بمقتضاها ووفق أحكامها وقوانينها العرفية في أحوالهم وحياتهم الاجتماعية .

هذا إلى جانب أن بعض الجرائم كشفت عن تطور خطير في دوافع الإجرام في المجتمع، والتي أخذت في أحيانٍ كثيرة بعداً انتقامياً بعيداً عن سلطة القانون والقضاء، في ظل غياب مؤسسات الدولة ، وأي جهود حقيقية رامية إلى إيقاف العنف أو الحد منه على الأقل .

وتتنوع مسببات الجريمة في المجتمع الليبي بين النزاعات القبلية والعائلية، والتعصب القبلي إلى حد التطرف، وانتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، وانتشار العصابات المسلحة وقطاع الطرق وممتهني السطو والحرابة، وغيرها من المسببات التي أصبحت تنتشر بكثرة بين أبناء المجتمع، والتي ساهمت في ظهورها واستمراريتها عدة عوامل سيتم إيضاحها لاحقاً .

أسباب ارتكِاب الجَّريمَة : (سرهاب البسطامي، 2022)

يؤكد باحثون أن تنامي الجريمة في المجتمع، يرجع لعدة أسباب، منها ما هو مرتبط بالأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية، ومنها ما هو مرتبط بمعاناة مرتكبي الجرائم من ظروف غير سوية كالتعرض للعنف والتفكك الأسري خلال مرحلة الطفولة، أو بسبب تعاطي المخدرات، أو بسبب تأثير البيئة المحيطة من رفاق السوء وعصابات الإجرام، وتتعدد مسببات ودوافع الجريمة باختلاف المجتمعات وبـاختلاف الظروف والأحداث التي تمر بها، وعموماً يمكن حصر هذه الأسباب في :

- **أسباب فردية (خاصة بالفرد مرتكب الجريمة)** : مثل الجهل وقلة التعليم والأزمات النفسية والمعاناة الأسرية وضعف الوازع الديني، وحب السيطرة وتحقيق الذات الشّاذة، فهذه الأمور عندما تتوفر لدى الفرد، تؤثر عليه سلباً وتوجهه نحو عالم الإجرام من أجل محاولة تحسين الواقع أو التخلص من الأوضاع السيئة ولو بطرق غير مشروعة .

- **أسباب أسرية (ترجع إلى الأسرة التي ينشأ فيها الفرد)** : فقد ينشأ الإجرام في الأسرة ، فينطبع الفرد بعاداتها وقيمها وسلوكياتها، بحيث تستمر آثار هذا الانطباع مع جميع مراحل حياة الفرد،

فإذا كانت هذه الأسرة تحمل في قيمها وعاداتها ما يدعو إلى الجريمة ويرغّب فيها أو يسهّل ارتكابها، فإن هذا الفرد يجد نفسه في وسط أسري يدعم الجريمة، ويجعله راغباً فيها حال توفر ظروف ارتكابها، بل ويعاود ارتكابها عدة مرات، هذا إضافة إلى التفكك الأسري والمشكلات الأسرية كعوامل دافعة لوقوع الفرد في مستنقع الجريمة .

- **أسباب اجتماعية (ترجع إلى البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد)** : مثل النزاعات القبلية والعائلية، والتعصب القبلي المتطرف، وانتشار عادة الأخذ بالثأر والانتقام، وانتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، وهذه البيئة تتمثل في الحي أو المدرسة أو الجامعة أو بيئة العمل، أو بيئة الصداقة والرفاق، وما ينتشر فيها من أخلاقيات وسلوكيات غير سوية، فإذا كانت البيئة الاجتماعية يغلب عليها طابع الشر والفساد فإن الفرد سيتأثر بذلك، لكون البيئة الاجتماعية تمثل عاملاً محفزاً ومشجعاً يدفع الفرد لارتكاب السلوك الإجرامي .

- **أسباب اقتصادية:** ترجع إلى الفقر والبطالة وتقلبات الأسعار وشح المعيشة الذي يدفع الفرد لكسب المال بطرق غير مشروعة كامتهان السرقة والسطو والحرابة وغيرها، أو الحصول على الأموال باستخدام أساليب الطمع والجشع مثل الرشوة والاختلاس والسطو على المال العام وغيرها.

- **أسباب ثقافية :** ترجع إلى المستوى العلمي والثقافي، وإلى نوعية الثقافة التي حصل عليها الفرد، فتدني المستوى الثقافي يجعل الإنسان جاهلاً بالأنظمة وبعواقب الجريمة، فيقدم عليها بل ويكررها نتيجة لذلك الجهل – كما أن نوعية الثقافة لها دور أيضاً في التأثير الإيجابي أو السلبي في ارتكاب الجريمة، فإذا كانت ثقافة الفرد ذات طابع إجرامي – نتيجة التأثر بفكر أو مشاهدات أو نماذج إجرامية - فإنه سيندفع في ارتكاب الجريمة تحت تأثير هذه الثقافة .

- **أسباب أيديولوجية (جرائم الإرهاب والتوجهات السياسية) :** وهذا النوع من الجرائم ينتشر بكثرة في مجتمعات الصراع، نتيجة لتعدد الأيديولوجيات والتوجهات الفكرية والسياسية، واستغلال حالة الفوضى وعدم الاستقرار وهشاشة الدولة، وضعف المؤسسات الأمنية، وتراجع هيبة القانون .

- **أسباب إعلامية وحضارية:** حيث تؤدي الثقافة الوافدة وانفتاح المجتمع على غيره من المجتمعات الأخرى إلى التأثير على الفرد خاصة المراهقين والأحداث لتقليد ما يرونه ويسمعونه من إجرام – خارجي – في بيئاتهم بداعي التقليد والمحاكاة وخوض التجربة .

وجدير بالذكر أن كل هذه الأسباب متوفرة حالياً في المجتمع الليبي، وتعد أسباباً جوهرية ومحتملة لحدوث الجريمة ، إلا أن درجاتها تتفاوت حسب توفر المناخ الملائم لارتكاب الجريمة ودوافعها، وحسب ملابسات الجريمة والظروف المؤدية إليها ، وسلوكيات مرتكبيها وتوجهاتهم .

ثالثاً : النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة :

تعود بداية ظهور التفسير الاجتماعي لظاهرة الجريمة إلى نهاية القرن التاسع عشر، ويركز التفسير الاجتماعي على العوامل البيئية، والعلاقات الاجتماعية وآثارها على البنية والتنظيم الاجتماعي والتفكك الاجتماعي وثقافة المجتمع، حيث ترى هذه النظريات أن الجريمة وليدة المجتمع والتنظيم الاجتماعي الذي يحتويه، وقد أكد (إميل دور كايم) على ارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباطاً كبيراً، أي أن الظروف الاجتماعية هي المسببة للجريمة (سماح ،وآخرون، 2015، ص 49)، ويتبنى هذا الاتجاه عدداً من النظريات الهامة التي تفسر الجوانب الاجتماعية للجريمة وهي :

1- نظرية اللامعيارية أو اللانومي :

يعد مفهوم اللامعيارية من المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، وهو مشتق من الكلمة اليونانية (Anomos)، أي ضعف القانون، وفقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج، وانعدام الأخلاق .

ويشير ذلك المفهوم من الناحية الاصطلاحية إلى بهتان المعايير وفقدان سيطرتها على سلوك الأفراد، بمعنى آخر إن عدم اتفاق جماعة ما على اتباع معايير محددة مناسبة يدفع إلى عدم إمكانية اعتبارهم مجتمعاً، ويعد كلاً من (دور كايم) و (ميرتون) أبرز أصحاب الاتجاهين الرئيسيين في دراسة فقدان المعايير، فاللامعيارية من وجهة نظر (دور كايم) تشير إلى حالة من الاضطراب التي تصيب النظام أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب، أي الحالة التي تكون فيها العلاقات بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية، ولعل هذه الصورة هي المعبرة عن حالة مجتمعات الصراع ، مما يفسح المجال بقوة أمام تنامي الجريمة في ظل عجز تام من الجهات المسؤولة عن مواجهتها والتصدي لها .

ووفقاً لهذا ترجع أسباب السلوك الانحرافي عند (دور كايم) إلى ضعف مقدرة المجتمع على تنظيم وضبط الكيفية التي يتم بها تحقيق الرغبات وإشباع الغرائز والنزوات الطبيعية لدى مختلف الأفراد، وقد أحدث (ميرتون) تعديلاً على مفهوم الأنومي عند (دوركايم)، فكان بمثابة نقطة تقدم في تفسير السلوك الانحرافي، حيث أرجع (ميرتون) أسباب الجريمة والسلوك الانحرافي

إلى ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوطات التي تفرزها ثقافة مجتمعه، حيث أوضح أن البنية الاجتماعية لبعض المجتمعات إنما تعتمد على وضع حدود أو حواجز أمام بعض فئات المجتمع تمنعها من تحقيق هذه الرغبات، وتحد من اشباعها لهذه الغرائز أو تجعلها على الأقل صعبة المنال لدى جميع الأفراد والجماعات، وما يحدث حينئذٍ هو قيام بعض هذه البنيات الاجتماعية بفسح المجال لبعض الفئات الاجتماعية لاتباع وسائل غير مشروعة في تحقيق وإشباع ما تتطلب الثقافة تحقيقه، وذلك حين لا يمكن تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة (ميلاد عريشه، 2018. ص 53 – 54) ، وهذا تماماً ما يحدث عند تردي الأوضاع الاقتصادية في مجتمعات الصراع مما يجعل بعض الأفراد يلجؤون إلى طرق وأساليب غير مشروعة في كسب القوت، وتوفير الاحتياجات المعيشية عندما تستنفذ أمامهم الحلول في الحصول على حاجاتهم الاقتصادية الأساسية وعدم اهتمام الدولة بتذليل الصعاب أمامهم لتوفيرها وتحسين الوضع المعيشي .

2- نظرية الثقافة الفرعية :

يشير مصطلح الثقافة الفرعية إلى متغيرات ثقافية تمثل جزء معين من مجتمع بعينه، وتشكل الثقافة الفرعية أنساقاً ثقافية متماسكة نسبياً، وتمثل مجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة العامة .

وما يهمنا في هذه النظرية هو دورها في تفسير الجريمة والجنوح، ففي منطوق هذه النظرية يحدد السلوك الانحرافي بواسطة نسق فرعي للمعرفة والمعتقدات والاتجاهات التي تجعل أشكالاً معينة من الانحراف - في مواقف معينة - ممكنة أو مسموح بها أو مقررة، وهذه جميعاً يجب أن تكون قائمة في المحيط الثقافي للفاعل في بداية الأمر، ثم تتسلط على الشخصية، وتصبح جزءاً أساسياً داخلها مثلها في ذلك مثل أي عناصر أخرى متصلة بالثقافة المحيطة .

ومن الأمثلة على الثقافات الفرعية للجنوح والجريمة ثقافة الطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكي التي درسها (والتر ميلر)، واعتمدت هذه النظرية في تفسير الانحراف على توزيع الجنوح في المدن الأمريكية بالاعتماد على مجموعة دراسات أجريت في مدينة شيكاغو، كشفت عن أن المناطق ذات معدلات الجنوح العالية في هذه المدينة في الفترة ما بين (1900 – 1906) م هي نفس المناطق ذات المعدلات العالية ما بين (1917 – 1923) م، على الرغم من أن تكوين الجماعات السلالية في هذه المناطق تغير إلى حدٍ كبير في الفترتين المذكورتين، كما سجلت هذه الدراسات واقعة أخرى هي أن معظم أخطاء الجنوح ترتكب عادةً داخل جماعات صغيرة تتكون من عضوين أو ثلاثة أعضاء، وتوصلت النظرية في نهاية الأمر إلى أن :

- الجريمة والانحراف بمثابة مظاهر تقليدية للحياة الاجتماعية في المناطق ذات معدلات الجنوح المرتفعة .
- تنتقل تقاليد الجنوح عن طريق الاتصالات الشخصية والجماعية، وتمثل جماعات اللعب والعصابات الوسيط الشرعي الناقل لها .
- انحراف الأحداث الجانحين، والجريمة مظهران للسلوك الانحرافي يميلان إلى الاقتصار على المناطق الحضرية غير المحدودة، من خلال تعزيز الآباء لهذا السلوك، فالسرقة بين الجيران هي ممارسة شائعة عند الأطفال والمراهقين، ومحل مباهاة وفخر .

- نظرية المخالطة الفارقة :

رائد هذه النظرية هو (أدوين سذرلاند) الذي قدمها كتفسير اجتماعي للظاهرة الإجرامية مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، ثم قام بعد ذلك بتطويرها عدة مرات .

وتفسر نظرية المخالطة الفارقة أو نظرية الاختلاط التفاضلي كما يطلق عليها بعض المتخصصين كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعليم عن الآخرين، أو من خلال الاحتكاك بالمنحرفين في تعلم أشكال الإجرام والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين . (سماح وآخرون ، ص 49)

وهذا الاتجاه يمثل محاولة علمية منهجية لربط السلوك الإجرامي بأرضية اجتماعية واسعة، تضم مجموعة من العوامل التي يمكن أن تكون مسئولة عن تكوين بعض الأنماط السلوكية الإجرامية و الجانحة .

ومفاد هذه النظرية أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث، يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بالآخرين، وذلك بعملية تواصل، أو عملية تفاعل اجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة، وعادة ما يكون هذا التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي: أي باللغة الكلامية الشائعة أو بلغة الإشارة أحيانا .

ويرى (سذرلاند) أن عملية التواصل تكون بين مجموعة من الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية، أو على درجة واضحة من الزمالة أو الصداقة، بمعنى أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة (شرف الدين الملك، 1990 ، ص 36)، والمخالطة التي يقصدها في نظريته تتراوح في درجتها وفق أربعة أسس وهي : مدى تكرارها ودوامها وأفضليتها وعمقها (بدر الدين علي ، 1987 ، ص 33).

وهذه النظرية تفسر أن انتشار العصابات المسلحة التي تمتهن الجريمة في مناطق معينة في مجتمعات الصراع يصبح عاملاً رئيسياً وبحكم المخالطة والتفاعل اليومي في استدراج الكثير من

الشباب وخاصةً العاطلين عن العمل، أو الذين يعانون ظروفاً اجتماعية قاسية إلى الانحدار في مستنقع الجريمة، وبمرور الوقت تنتفي عنها صفة السلوك الإجرامي، وتصبح من وجهة نظرهم مهنة مثلها مثل سائر المهن .

3- نظرية الوصم الاجتماعي :

هي من النظريات التفسيرية نسبياً في علم الاجتماع الجنائي التي تحاول تفسير الانحراف ، حيث بدأت في الخمسينات وتحديداً عام (1950-1951) م للباحث الأمريكي (أدوين ليمرت) ثم طورها(هوارد بيكر)، وأصل النظرية نفسي اجتماعي، فهي انطلقت في البداية من علم النفس (1936-1938 م) بواسطة أحد العلماء وهو (تانين)، ويعود تفسير النظرية للانحراف من مدخل اجتماعي إلى عالمين هما (أدوين ليمرت) و (هوارد بيكر) ، والوصم عملية اجتماعية، وهو لا يرجع للفعل الانحرافي ذاته ، وإنما يرجع إلى ردة الفعل الاجتماعية التي تتبع الفعل الانحرافي، ترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الانحراف ظاهرة غير ثابتة تخضع في تعريفها إلى ردة فعل الجماعة اتجاه السلوك، ولذلك يوصم فاعلها بوصمة الانحراف، لخروجه عن قواعد الجماعة .(عدنان الدوري1984 ، ص 263) **وتتلخص نظرية الوصم في تفسيرها للجريمة في :**

1- أن هذه النظرية تنطلق في تفسيرها للجريمة من التفاعلية الرمزية .

2- أنها تركز في تفسيرها للجريمة على الفعل، ودور المجتمع ومؤسساته في خلق الجريمة .

3- أن الفرد يستجيب لمعنى الفعل (الوصم)، وليس للفعل نفسه، حيث ترى أننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين .

4- أن الأشخاص الأقوياء في المجتمع يقل وصمهم على عكس الأشخاص الأقل مكانة اجتماعية .

5- أن ردة فعل المجتمع قد تخلق شخصية المجرم، و تختلف ردة الفعل هذه باختلاف الزمان والمكان والفاعل والمشاهدين .

6- أن المجرمين غير مختلفين أساساً عن غير المجرمين، ولكن أفعال وسلوكيات بعض الناس يتم التركيز عليها ولفت الأنظار إليها، بينما يتم تجاهل سلوكيات أفراد آخرين .

7- أن الفعل نفسه لا يحتمل أن يكون طيباً أو شريراً ، وإنما يعتمد على نظرة المجتمع له .

8- أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على وصم الأفراد بالانحراف، و بالتالي تزيد من نسبة الجريمة .

9- أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف من خلال صناعة القواعد، والتي خرقها يشكل الانحراف .

10- أن الانحراف صناعة اجتماعية .

11- أن الشخص الذي يتم وصمه يتشرب الدور، وبالتالي يؤدي قبوله إلى تغيير مفهوم الذات لديه، مثل أن نقول : أن هذا الشخص سارق ويقوم هو بتمثل هذا الدور .

12- أن الفرد يرتكب انحرافاً أولياً، ويقابله ردة فعل اجتماعية، ثم يرتكب نفس الجريمة مرة أخرى، ثم تقابله ردة فعل أشد إلى أن تتشكل هوية المجرم .

13- أن الانحراف يدل على نوعية رد الفعل، وليس السلوك في حد ذاته، فإن لم تكن هناك ردة فعل لا يكون هناك انحراف .

14- أنه بمجرد وصم الفرد بالانحراف يبدأ الشخص بقبول الوصم، ثم تتشكل هويته الجديدة كمجرم، ويبدأ باقتراف السلوك المنحرف نتيجة لتعايشه مع دوره الجديد .

15- أن عملية الوصم تعد جريمة لأنها تساهم في صناعة المجرم .

16- أن الخوف من الوصم هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي . (محمد بن سعيد، 2020 ، ص 2 – 5)

تعقيب على النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة:

لاشك في أن البحث والتحليل في تفسير الجريمة والانحراف اتجه من التركيز على العوامل والأسباب الفردية في نشوء السلوك الإجرامي إلى التركيز على العوامل الاجتماعية، ومدى مساهمة البيئة المحيطة بالفرد في ظهور الجريمة وتناميها، وردود فعل المجتمع، ولذلك اتجهت النظريات الاجتماعية سالفة الذكر إلى ربط الفرد وسلوكه بالجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه، وهي بالتالي تؤكد على دور العوامل البيئية والفوارق الاجتماعية المتعلقة بالفرد في نشوء الجريمة وارتفاع معدلاتها، وقد تمت الاستفادة من هذه النظريات في التعرف على العوامل المسببة للجريمة في مجتمع الدراسة، وكذلك العوامل المساعدة عليها، مع التأكيد على أنها جميعها تكمل بعضها بعضاً، فلا يمكن النظر إلى السلوك الإجرامي نظرة أحادية قاصرة، انطلاقاً من أن الجريمة هي وليدة تشابك مجموعة من المسببات والعوامل المساعدة المهيئة لحدوثها، وخاصةً في مجتمعات الصراع حيث للعوامل البيئية والظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد كبير الأثر في دفعه نحو الجريمة، كما أن تداعياتها على مجتمعات الصراع كثيرة ومتنوعة وتتداخل فيها عدة عوامل، تكون ناتجة من ظروف التزامن بين انتشار الجريمة و حالة عدم الاستقرار التي تسود المجتمع .

المحور الثالث (الدراسة الميدانية) :

1- الإجراءات المنهجية :

* **نوع البحث ومنهجه:** يندرج هذا البحث تحت إطار البحوث الوصفية التحليلية بجانبيها الكمي والكيفي، والمنهج المستخدم فيه هو منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة .

* **مجتمع وعينة البحث**: تمثل مجتمع البحث الذي أجريت عليه الدراسة الميدانية في سكان الأحياء والمناطق السكنية الواقعة ضمن المخطط الإداري لمدينة سرت وضواحيها، وبلغ قوام العينة (152) مبحوث، وتم الوصول لعينة البحث باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، واستخدمت طريقتين في الوصول لأفراد العينة :

أ- **طريقة مباشرة:** باستخدام استمارة الاستبيان المباشرة التي وزعت عشوائياً على أفراد العينة من سكان مدينة سرت وضواحيها .

ب- **طريقة غير مباشرة:** باستخدام استمارة الاستبيان الإلكترونية، والتي تم إرسالها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (الواتساب، الماسنجر ، البريد الإلكتروني) .

***مجالات البحث :**

- **المجال البشري والمكاني :** شمل البحث سكان الأحياء والمناطق السكنية الواقعة ضمن المخطط الإداري لمدينة سرت وضواحيها .

-المجال الزمني : أجري البحث خلال العام الجاري 2022م ، واستغرقت الإجراءات الميدانية له حوالي شهراً وبضعة أيام .

* **أداة جمع البيانات**: تمثلت الأداة الرئيسية للبحث في استمارتي الاستبيان المباشرة والإلكترونية التي تم إرسالها لعينة البحث باستخدام الفضاء الإلكتروني عبر تطبيقات (الواتس، الماسنجر، البريد الالكتروني) ومن خلال عدة صفحات ومجموعات محلية ، والتي قسمت إلى جزأين :

أ– **البيانات الأولية** : كالنوع والعمر والمستوى التعليمي والمهنة ومكان الإقامة، ويعطى هذا الجزء من الاستمارة وصفًا لمجتمع الدراسة ويوضح أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأفراد عينة البحث .

ب– البيانات المتعلقة بمشكلة البحث :

وتضمنت مجموعة من الفقرات المتعلقة بالإجابة عن تساؤلات البحث .

أساليب المعالجة الإحصائية : لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لأفراد عينة البحث ، كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالإجابة عن التساؤلات الرئيسية للبحث .

- عرض وتحليل بيانات البحث :

(أ) تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة البحث :

جدول رقم (1) الخصائص الديموغر افية والاجتماعية لعينة البحث

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة %
النوع	ذكر	87	57.2%
	أنثى	65	42.8%
المجمـــوع		152	100%
العمـر	أقل من 20	12	7.9%
	20 - 39	78	51.3%
	40 - 59	37	24.3%
	أكثر من 60	25	16,5%
المجمـــوع		152	100%
المستوى التعليمي	تعليم ثانوي	10	6.6%
	تعليم متوسط	62	40.8%
	تعليم جامعي	74	48.7%
	ما فوق الجامعي	6	3.9%
المجمـــوع		152	100%
المهنة	عمل حكومي	103	67.8%
	عمل حر(خاص)	49	32.2%
المجمـــوع	220	152	100%
مكان الإقامة	مدينة سرت	98	64.5%
	ضواحيها	54	35,5%
المجمـــوع		152	100%

يتبين من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من مفردات عينة البحث من الذكور بنسبة (57.2%)، أما الإناث فبلغت نسبتهن (42.8%) ، كما تبين أن الغالبية العظمى من مفردات عينة البحث تتراوح أعمارهم بين (20 - 39) بنسبة (51.3%)، يليها فئة الأعمار (40 - 59) سنة بنسبة (24.3%)، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الفئات العمرية المذكورة هي التي تمتلك اهتمام وجدية في تعبئة استمارات البحث أكثر من غيرها من الفئات العمرية الأخرى، كما تبين أن أغلب مفردات عينة البحث من ذوي (التعليم الجامعي) بنسبة (48.7%)، يليها (التعليم المتوسط) بنسبة (40.8%)، ويرجع ذلك لكون الفئات المتعلمة تعليماًجيداً هي التي لديها حسابات على مواقع

التواصل الاجتماعي، مما سهل على الباحثة التواصل معهم لملء الاستمارة الإلكترونية، كما تبين أن الغالبية العظمى من مفردات عينة البحث يمتهنون (العمل الحكومي) بنسبة (67.8%)، يليها (العمل الحر) بنسبة (32.2%) ، كما تبين أن أغلب مفردات عينة البحث من سكان (مدينة سرت) بنسبة (64.5%)، أما سكان (ضواحي سرت) فقد بلغت نسبتهم (35.5%) من مفردات عينة البحث.

(ب) التحليل الخاص بالبيانات المتعلقة بتساؤلات البحث :

***التساؤل الأول:** ما أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً ؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الأول (أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً) وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الأول (أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً)

رتبة الفقرة	رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	القتل	4.71	0.109	مرتفعة
2	3	تعاطي المخدرات والمسكرات والمؤثرات العقلية	4.66	0.121	مرتفعة
3	4	الحرابة والسطو المسلح	4.60	0.005	مرتفعة
4	7	تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر	4.54	0.050	مرتفعة
5	2	السرقة	3.81	0.228	مرتفعة
6	8	الخطف	3.76	0.512	مرتفعة
7	5	الإرهاب والتطرف	3.55	0.104	مرتفعة
8	9	الجرائم الإلكترونية	3.24	0.650	متوسطة
9	10	السحر والشعوذة	2.36	0.110	منخفضة
10	6	الاغتصاب	2.20	0.321	منخفضة
المتوسط الكلي لأنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً			3.74		مرتفعة

يتضح من الجدول أن أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً مرتبة حسب الجرائم الأكثر انتشاراً تبعاً لاستجابات عينة البحث كانت على النحو التالي: "القتل" بمتوسط حسابي (4.71) وانحراف معياري (0.109) بدرجة مرتفعة، ثم " تعاطي المخدرات والمسكرات والمؤثرات العقلية " بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.121) بدرجة مرتفعة، ثم " الحرابة والسطو المسلح"

بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.100) بدرجة مرتفعة، ثم " تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر" بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.050) بدرجة مرتفعة، ثم "السرقة " بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.228) بدرجة مرتفعة، ثم " الخطف" بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.512) بدرجة مرتفعة، ثم " الإرهاب والتطرف " بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.104) بدرجة مرتفعة، ثم " الجرائم الإلكترونية " بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (0.650) بدرجة متوسطة، ثم " السحر والشعوذة " بمتوسط حسابي (2.36) وانحراف معياري (0.110) بدرجة منخفضة، ثم " الاغتصاب " بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (0.321) بدرجة منخفضة، وبلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.74) بدرجة مرتفعة، أي أن نسبة الجرائم في المجتمع الليبي مرتفعة ومتزايدة وتتفاوت درجاتها حسب نوع الجريمة، إضافة إلى ظهور جرائم جديدة غير معهودة في المجتمع الليبي من قبل .

* **التساؤل الثاني**: ما العوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي ؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الثاني (العوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي)، وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الثاني (العوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي)

رتبة الفقرة	رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	تعاطي المخدرات والمنوعات والمؤثرات العقلية	3.60	0.171	مرتفعة
2	2	النزاعات القبلية والعائلية	3.56	0.334	مرتفعة
3	5	ثقافة الثأر والانتقام	3.50	0.100	مرتفعة
4	8	ضعف الوازع الديني	3.15	0.112	متوسطة
5	4	الانخراط في العصابات المسلحة	3.01	0.414	متوسطة
6	10	البطالة	2.77	0.087	متوسطة
7	6	الفقر والعوز الاقتصادي	2.68	0.321	متوسطة
8	1	التوجهات السياسية	2.53	0.066	متوسطة
9	7	التطرف والإرهاب	2.40	0.042	منخفضة
10	9	التفكك الأسري	2.07	0.111	منخفضة
المتوسط الكلي للعوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي			2.93		متوسطة

يتضح من الجدول أن العوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي حسب استجابات عينة البحث متعددة، وترتيبها حسب أهميتها كان على النحو التالي: "تعاطي المخدرات والمنوعات والمؤثرات العقلية " بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.171) بدرجة مرتفعة، ثم "النزاعات القبلية والعائلية " بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (0.334) بدرجة مرتفعة، ثم " ثقافة الثأر والانتقام " بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.100) بدرجة مرتفعة، ثم " ضعف الوازع الديني " بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.112) بدرجة متوسطة، ثم " الانخراط في العصابات المسلحة " بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (0.414) بدرجة متوسطة ، ثم " البطالة " بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.087) بدرجة متوسطة ، ثم " الفقر والعوز الاقتصادي" بمتوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (0.321) بدرجة متوسطة ، ثم " التوجهات السياسية " بمتوسط حسابي (2.53) وانحراف معياري (0.066) بدرجة متوسطة ، ثم " التطرف والإرهاب " بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.042) بدرجة منخفضة ، ثم " التفكك الأسري " بمتوسط حسابي (2.07) وانحراف معياري (0.111) بدرجة منخفضة ، وبلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (2.93) بدرجة متوسطة ، وهذا يعني أن هذه العوامل جميعها متوفرة في المجتمع الليبي ، وتعد أسباب جوهرية ومحتملة لحدوث الجريمة ، إلا أن درجاتها تتفاوت حسب توفر المناخ الملائم لارتكاب الجريمة، وحسب ملابسات الجريمة والظروف المؤدية إليها ، وسلوكيات مرتكبيها وتوجهاتهم، وتتفق هذه النتيجة ما ذهبت إليه نظرية الثقافة الفرعية من أن السلوك الانحرافي يحدد بواسطة نسق فرعي للمعرفة والمعتقدات والاتجاهات داخل المحيط الاجتماعي، والتي تجعل أشكالاً معينة من الجريمة تظهر في مواقف معينة نظراً لتوفر عواملها داخل البيئة الاجتماعية، ثم تتشكل في شخصية الفرد المرتكب للجريمة، كما أنه بناءً على هذه النظرية فإن تقاليد الجريمة والجنوح تنتقل عن طريق الاتصالات الشخصية والجماعية، وتمثل جماعات الرفاق والعصابات الوسيط الشرعي الناقل لها.

كما تتفق هذه النتيجة مع نظرية المخالطة الفارقة التي تفسر الجريمة عن طريق انتقال السلوك الإجرامي من خلال التعليم عن الآخرين، أو من خلال الاحتكاك بالمنحرفين في تعلم أشكال الإجرام والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين مثلما يحدث مع التشكيل العصابي الذي يمتهن السرقة أو الخطف أو غيرها .

* **التساؤل الثالث** : ما هي العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي ؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الثالث (العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي)، وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الثالث (العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي)

رتبة الفقرة	رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	انتشار السلاح	4.89	0.228	مرتفعة
2	2	ضعف تطبيق القانون	4.75	0.151	مرتفعة
3	4	توفير الغطاء الاجتماعي للمجرمين	4.66	0.323	مرتفعة
4	3	تمتع العصابات الإجرامية الخارجة عن القانون بالسيطرة والنفوذ	4.63	0.512	مرتفعة
5	5	الفوضى وغياب الأمن والاستقرار في المجتمع	4.59	0.006	مرتفعة
6		انتشار خطاب الكراهية والتخوين	4.55	0.003	مرتفعة
7	7	الإفلات من العقاب	4.50	0.104	مرتفعة
8	8	ضعف وسائل الضبط الاجتماعي	3.42	0.551	متوسطة
9	9	انتشار ثقافة الوصم الاجتماعي عند عدم استيفاء الحق باليد	3.30	0.901	متوسطة
10	6	ضعف الأجهزة والمؤسسات الرسمية للدولة	3.21	0.133	متوسطة
المتوسط الكلي للعوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي			4,25		مرتفعة

يتضح من الجدول أن العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي حسب استجابات عينة البحث كانت متعددة، وترتيبها حسب أهميتها كان على النحو التالي: "انتشار السلاح" بمتوسط حسابي (4.89) وانحراف معياري (0.228) بدرجة مرتفعة ، ثم " ضعف تطبيق القانون " بمتوسط حسابي (4.75) وانحراف معياري (0.151) بدرجة مرتفعة ، ثم " توفير الغطاء الاجتماعي للمجرمين" بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.323) بدرجة مرتفعة ، ثم " تمتع العصابات الإجرامية الخارجة عن القانون بالسيطرة والنفوذ " بمتوسط حسابي (4.63) وانحراف معياري (0.512) بدرجة مرتفعة، ثم " الفوضى وغياب الأمن والاستقرار في المجتمع " بمتوسط حسابي (4.59) وانحراف معياري (0.006) بدرجة مرتفعة ، ثم " انتشار خطاب الكراهية

والتخوين " بمتوسط حسابي (4.55) وانحراف معياري (0.003) بدرجة مرتفعة، ثم " الإفلات من العقاب " بمتوسط حسابي (4.50) وانحراف معياري (0.104) بدرجة مرتفعة ، ثم " ضعف وسائل الضبط الاجتماعي " بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.551) بدرجة متوسطة ، ثم " انتشار ثقافة الوصم الاجتماعي عند عدم استيفاء الحق باليد " بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.901) بدرجة متوسطة، ثم " ضعف الأجهزة والمؤسسات الرسمية للدولة " بمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (0.133) بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (4.25) بدرجة مرتفعة، ولا شك أن كل هذه العوامل تساعد بدرجات متفاوتة على حدوث الجريمة وتهيئ لها المناخ الملائم، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه نظرية اللامعيارية من إرجاع أسباب الجريمة والسلوك الانحرافي إلى ردود فعل الفرد وعجزه عن التكيف مع الضغوطات التي تفرزها ثقافة مجتمعه، وينتج عن ذلك فقدان المعايير الضابطة المتمثلة اليوم في ضعف القانون، وفقدان القدرة على الضبط وانعدام الشكل أو النموذج القدوة، وتراجع الأخلاق العامة .

***التساؤل الرابع :** ما تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي ؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الرابع (تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي) ، وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات المجال الرابع (تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي)

رتبة الفقرة	رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	غياب الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع	**3.70**	**0.105**	مرتفعة
2	2	تفكك العلاقات والروابط الاجتماعية	**3.65**	**0.222**	مرتفعة
3	1	انتشار الحقد والكراهية بين المكونات الاجتماعية في المجتمع.	**3.52**	**0.156**	مرتفعة
4	5	الشك وعدم الثقة في مؤسسات الدولة القانونية والقضائية.	**3.50**	**0.702**	مرتفعة
5	3	فقدان روح التضامن والتعاطف والتكافل الاجتماعي.	**3.17**	**0.103**	متوسطة
6	6	ترويع المواطنين وشعورهم بعدم الأمن على أرواحهم وأموالهم.	3.08	0.022	متوسطة
7	7	انتشار ثقافة الفوضى واستيفاء الحق باليد.	3.01	0.116	متوسطة
المتوسط الكلي لتداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي			3.38		متوسطة

يتضح من الجدول أن أبرز تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي حسب استجابات عينة البحث مرتبة حسب أهميتها كانت على النحو التالي : " غياب الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع " بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.105) بدرجة مرتفعة، ثم " تفكك العلاقات والروابط الاجتماعية" بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.222) بدرجة مرتفعة، ثم " انتشار الحقد والكراهية بين المكونات الاجتماعية في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.156) بدرجة مرتفعة، ثم " الشك وعدم الثقة في مؤسسات الدولة القانونية والقضائية " بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.702) بدرجة مرتفعة، ثم " فقدان روح التضامن والتعاطف والتكافل الاجتماعي " بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (0.103) بدرجة متوسطة ، ثم " ترويع المواطنين وشعورهم بعدم الأمن على أرواحهم وأموالهم " بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (0.022) بدرجة متوسطة ، ثم " انتشار ثقافة الفوضى واستيفاء الحق باليد " بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (0.116) بدرجة منخفضة ، وقد بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.38) بدرجة متوسطة، وهذا يعني أن الجريمة هي بوابة الانهيار لمنظومة القيم في المجتمع ، وضرب النسيج الاجتماعي، وفقدان الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي

3- **عرض خلاصة النتائج والتوصيات :**

خلاصة النتائج:

تبين من البحث :

1- أن الغالبية العظمى من مفردات عينة البحث من الذكور بنسبة (57.2%)، في مقابل (42.8%) للإناث ، وممن تتراوح أعمارهم بين (20 - 39) بنسبة (51.3%)، ومن ذوي (التعليم الجامعي) بنسبة (48.7%)، وممن يمتهنون (العمل الحكومي) بنسبة (67.8%) ، ومن سكان سرت المدينة بنسبة (64.5%) .

2- أن أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الليبي حالياً مرتبة حسب الجرائم الأكثر انتشاراً تبعاً لاستجابات عينة البحث كانت على النحو التالي: " القتل" بمتوسط حسابي (4.71) وانحراف معياري (0.109) بدرجة مرتفعة، ثم " تعاطي المخدرات والمسكرات والمؤثرات العقلية " بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.121) بدرجة مرتفعة، ثم " الحرابة والسطو المسلح " بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.100) بدرجة مرتفعة ، ثم " تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر " بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.050) بدرجة مرتفعة، ثم "السرقة " بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.228) بدرجة مرتفعة، ثم " الخطف " بمتوسط حسابي (3.76)

وانحراف معياري (0.512) بدرجة مرتفعة، ثم " الإرهاب والتطرف " بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.104) بدرجة مرتفعة.

3- أن العوامل المسببة للجريمة في المجتمع الليبي مرتبة حسب استجابات عينة البحث كانت متعددة ومتنوعة، وترتيبها حسب أهميتها كان على النحو التالي: "تعاطي المخدرات والمنوعات والمؤثرات العقلية " بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.171) بدرجة مرتفعة ، ثم " النزاعات القبلية والعائلية " بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (0.334) بدرجة مرتفعة، ثم " ثقافة الثأر والانتقام " بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.100) بدرجة مرتفعة، ثم " ضعف الوازع الديني" بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.112) بدرجة متوسطة، ثم " الانخراط في العصابات المسلحة" بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (0.414) بدرجة متوسطة ، ثم " البطالة " بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.087) بدرجة متوسطة .

4- أن العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي حسب استجابات عينة البحث كانت أيضاً متعددة ومتنوعة ، وترتيبها حسب أهميتها كان على النحو التالي : " انتشار السلاح " بمتوسط حسابي (4.89) وانحراف معياري (0.228) بدرجة مرتفعة، ثم " ضعف تطبيق القانون " بمتوسط حسابي (4.75) وانحراف معياري (0.151) بدرجة مرتفعة، ثم " توفير الغطاء الاجتماعي للمجرمين " بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.323) بدرجة مرتفعة، ثم " تمتع العصابات الإجرامية الخارجة عن القانون بالسيطرة والنفوذ " بمتوسط حسابي (4.63) وانحراف معياري (0.512) بدرجة مرتفعة، ثم " الفوضى وغياب الأمن والاستقرار في المجتمع " بمتوسط حسابي (4.59) وانحراف معياري (0.006) بدرجة مرتفعة ، ثم " انتشار خطاب الكراهية والتخوين " بمتوسط حسابي (4.55) وانحراف معياري (0.003) بدرجة مرتفعة ، ثم " الإفلات من العقاب " بمتوسط حسابي (4.50) وانحراف معياري (0.104) بدرجة مرتفعة .

5- أن أبرز تداعيات الجريمة على السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي حسب استجابات عينة البحث مرتبة حسب أهميتها كانت على النحو التالي : " غياب الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع " بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.105) بدرجة مرتفعة، ثم "تفكك العلاقات والروابط الاجتماعية" بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.222) بدرجة مرتفعة، ثم " انتشار الحقد والكراهية بين المكونات الاجتماعية في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.156) بدرجة مرتفعة، ثم "الشك وعدم الثقة في مؤسسات الدولة القانونية والقضائية " بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.702) بدرجة مرتفعة، ثم "فقدان روح التضامن والتعاطف والتكافل الاجتماعي" بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (0.103) بدرجة

متوسطة ، ثم " ترويع المواطنين وشعورهم بعدم الأمن على أرواحهم وأموالهم " بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (0.022) بدرجة متوسطة، ثم " انتشار ثقافة الفوضى واستيفاء الحق باليد " بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (0.116) بدرجة منخفضة ، وقد بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.38) بدرجة متوسطة .

التوصيـــات :

في ضوء نتائج البحث نوصي بما يلي :

1- تكثيف الحملات الإعلامية والدينية لتوعية الشباب الليبي بمخاطر الجريمة، ومخاطر الانضمام إلى العصابات والمجموعات المسلحة التي تمتهن الجريمة وتقتات منها .

2- معالجة مشاكل الشباب، وتحسين أوضاعهم المعيشية، والقضاء على البطالة وخلق فرص عمل جيدة تضمن لهم الحياة الكريمة يكون هو الضامن لعدم اتجاههم نحو مسالك الجريمة ودروبها.

3- رفع الغطاء الاجتماعي عن المجرمين والمنحرفين، والبعد عن التعصب القبلي الذي أضر بكيان المجتمع ، وساعد على نشر الفرقة والتباغض بين الليبيين .

4- تفعيل القانون والضرب بيد من حديد على المجرمين والعصابات المسلحة التي تمتهن القتل والسرقة والخطف والحرابة والسطو المسلح وقطع الطرق وإيذاء المواطنين، وتنفيذ العقوبات الرادعة بحقهم .

5- غرس الروح الوطنية لدى الشباب منذ الصغر عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة، وتثقيف الشباب وتوعيتهم بأهمية الولاء الوطني وضرورة الحرص على وحدة الدولة وسلامة المجتمع .

المراجـع :

أولاً: الكتب :

1- بدر الدين علي، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987م.

2- بسام محمد أبو عليان ، الانحراف الاجتماعي والجريمة، الطبعة 3 ، منشورات جامعة الأقصى، فلسطين ، 2016م .

3- سماح سالم سالم وآخرون، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015م .

4- شرف الدين الملك، جنوح الأحداث ومحدداته في المملكة العربية السعودية ، وزارة الداخلية، مركز أبحاث الجريمة، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1990م .

5- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت ، 1984م .

6- محمد بن سعيد، النظريات السوسيولوجية في الانحراف والجريمة، قسم العلوم الاجتماعية، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر ، 2020م .

7- نوري سعدون عبدالله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، العراق، 2011م .

ثانياً : الدوريات العلمية :

8- أمين جابر الشديقات وعبد الرحمن الرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل ، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43 ، الملحق 5 ، 2016م .

9- خالد مخلف الجنفاوي، العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 18، جامعة الفيوم، مصر ، ب.ت .

10- فتحي رمضان السني، طرق تعاطي وسائل الإعلام مع الظواهر الإجرامية وانعكاساتها على المجتمع ، مجلة كليات التربية، العدد 10، جامعة الزاوية، ليبيا، 2018م .

11- مكي عبد مجيد الربيعي، أسباب العودة للجريمة، مجلة أهل البيت، العدد 2، العراق، 2005م

12- منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، ورقة مقدمة في ملتقى الباحثين السياسيين العرب، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3 ، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر ، 1997م .

13- ميلاد محمد عريشه، تكلفة الجريمة في المجتمع الليبي، مجلة الجامعي، العدد 27، النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، ليبيا ، ربيع 2018م .

ثالثاً : المو اقع الإلكترونية :

14- خالد الغازي، الجرائم البشعة خطر يهدد السلم الاجتماعي، 2 /6/ 2021م، تاريخ الزيارة 2022/1/8م، https://www.alousboue.ma

15- سرهاب البسطامي، الجريمة – أسباب وآثار وحلول، جفرا نيوز، تاريخ الزيارة 2022/1/3م ، https://jfranews.com.jo/article

16- شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية ، تاريخ الزيارة 10/ 1/ 2022م ، www.alfaseeh.com

17- فتحي رمضان السني، طرق تعاطي وسائل الإعلام مع الظواهر الإجرامية وانعكاساتها على المجتمع .

18- مها دحام، ماهي أنواع الجرائم ، 2021م ، تاريخ الزيارة 2022/1/24م ، https://sotor.com

19- ناجي عباس، السلم الاجتماعي مفهومه ومقوماته، 2019م ، تاريخ الزيارة 2022/1/18م ، https://adelhr.org/portal/5848